ولكن لماذا تقصر القوى الاساسية ؟ ها هنا صلب المشكلة . ولنقلها بصراحة . ان معظم التنظيمات الاساسية تعكس في داخلها الامراض العامة للثورة فهي من جهة تحتاج الى الوحدة الوطنية في داخلها ، وهي من جهة ثانية تشكو من اعراض الهلهلة التنظيمية والقصور الذاتي . ومن هنا كانت الوحدة الوطنية مسألة سياسية ومسألة تنظيمية في وقت واحد . وعند التحليل النهائي يتبين ان المشكلة الحالية في الثورة الفلسطينية مشكلة تنظيمية وان المرض الاساسي مرض تنظيمي . ان المسألة التنظيمية ليست مسألة شكلية او تكتيكية كما خيل للرواد الاوائل في العمل الفلسطيني . وقد اكد جميع الثوريين على اهمية المسألة التنظيمية (فعند جورج لوكاش مثلا التنظيم هو الشكل الوسيط بين النظرية والممارسة ، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول اليه) . ان الشكل التنظيمي لاي حركة يجب ان يكون متلائما مع طبيعتها الايديولوجية واهدافها السياسية وهو الوسيلة لتحويل الطاقة الكمية الى تعادل كيفي . فالثوار ليسوا جنودا نظاميين واعضاء الكوادر السياسية ليسوا موظفين كما هو الحال في معظم مجالات العمل الفلسطيني . ان الموظف والجندي يؤمران فيطيعان وينفذان ضمن حدود ومعايير مرسومة ولكن الثوري انسان ذو قضية يعمل لانه مقتنع ومعبأ فكريا ونفسيا ومثل هذا الانسان لا يمكن ان نقول له اليوم حارب ضد الجيش الاسرائيلي ، وغدا : خذ فترة استجمام من النضال وبعد غد : عدوك النظام الفلاني لا اسرائيل . وبعدها : اتفقنا مع النظام اذهب وصافح الجندي الذي قتلت رفيقه ، هذا ما حدث بالفعل خلال ازمة ايلول وما زال يحدث . ان الثوري مناضل معبأ باتجاه معين ويجب ان ينشأ على فهم معين للامور واهداف واضحة ضمن حدود المرونة التي يتطلبها التكتيك ، ومن المفروض انه يمتاز عن الجندي العادي بقدرته على تحمل المسؤوليات حسب وضعه التنظيمي وكذلك بقدرته على التفاهم مع الجماهير وتعبئتها والاحتماء بها واستثارة تعاطفها وتأييدها . ويجب ان تتم تعبئته وتدريبه حسب الهدف . ان الكوادر التي انشئت على مفهوم مقاتلة العدو الصهيوني وحده ليس من السهل ان تقاتل بفاعلية جيدة ضد نظام رجعي عربي حيث يمكن ان يواجه المقاتل أخا له في القوات النظامية او جارا او صديقا . واساليب مقاومة نظام رجعي هي غير اساليب حرب العصابات ضد محتل اجنبي . كما ان محاربة جيش نظامي رجعي يعتمد على عصبيات اقليمية معينة تحتاج الى اساليب ومناورات مختلفة تماما عن محاربة جيش محتل في ارض معادية ، وهكذا . ثم ان طبيعة العلاقة بين الثوار انفسهم تحددها طبيعة نضالهم واهدافه . ومن هنا كان الابتداء بمعالجة المسألة التنظيمية بما يتناسب مع الاهداف العامة والمرحلية هو الخطوة الاساسية المطلوبة لتحقيق مفهوم ثورة ضمن الثورة . ويجب المباشرة فورا بتعيين النمو الكمي لقوى الثورة العسكرية في المنفى (اي خارج الاردن والارض المحتلة) وتوجيه جميع الجهود من اجل رفع المستوى النوعي للقوات والجهاز الاداري مع الاهتمام الجدي بالنوعية السياسية وبانتقاء العناصر الاكثر صلاحية ، وبتطبيق مبادىء الديمقراطية المركزية اي باشراك المقاتلين في اتخاذ القرارات مع الزامهم بالتنفيذ .

ان الاصرار على النمو الكمي ولا سيما بعد نتائج حرب ١٩٦٧ على المستوى العربي ونتائج نكسة الاردن على المستوى الفلسطيني ليس الا امعانا في العناد والخطأ وتهربا من مواجهة التحدي الحقيقي : تحدي الوعي والمسؤولية والاستمرار والجدية . ومن الان فصاعدا يجب ان تخصص كل طاقة وكل جهد من اجل رفع السوية النوعية لكوادر الحركة الفلسطينية وبدون ذلك يصعب على الحركة الفلسطينية ان تتحرك باتجاه أهدافها ، وفي أحيان كثيرة يبدو فعلا ان المشكلة في الحركة الفلسطينية هي مشكلة علاقات ، وان الحد الادنى من العلاقة التنظيمية او الموضوعية بين العناصر يكاد يكون مفقودا . والامور تنفذ فقط بطريق العلاقة الشخصية ، وربما كان هذا الامر من الاسباب الرئيسية لانكشاف الخلايا الثورية باستمرار في الارض المحتلة .